المدى

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (2325) السنة التاسعة - الاربعاء (7) كانون الأول 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

2 مجلس المياه لم يصل البرلمان.. ومساعٍ للضغط على الجوار

3 زيباري يهيىء الأجواء لزيارة المالكي إلى واشنطن

6 الآلاف في روسيا يحتجّون على نتائج الانتخابات البرلمانية

7 ثلاث شركات عالمية ترغب في تطوير حقل الناصرية

اكتمال الانسحاب في ٢٠ من الشهر الجاري

□ بغداد / المدى

ذكرت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب ، أمس الثلاثاء، أن الحكومة العراقية أبلغتها بأن عملية الانسحاب الكامل للقوات الأميركية ستكتمل في ٢٠ من الشهر الجاري.

وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء أن "القوات الأميركية المتبقية التي يبلغ عددها ١٠ آلاف جندي ستنسحب نهائيا من العراق نهائيا في الـ٢٠من شهر كانون الأول الجاري".

وأوضح أن قوات الأمن العراقية "لديها القدرة على مسك زمام الأمن بعد خروج القوات الأميركية في حال عمدت إلى تغيير خططها الأمنية وتفعيل الدور الإستخباري لمتابعة الجماعات الإرهابية".

وأشار إلى أن "العمليات العسكرية لابد أن تتغير وتحول إلى عمليات استباقية تستهدف المجاميع الإرهابية وتفكك قوتها".

ووقع العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال إلى الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق في مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات.

الحكومة تستعجل واشنطن لإرسال طائرات الـ(أف ١٦)

مسؤول رفيع: لا نحتاج الخليج في حماية أجوائنا.. سنعتمد على رادارات عالية التقنية

□ بغداد / المدى

من المتوقع أن يطالب رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته إلى واشنطن بتعجيل إرسال طائرات صفقة الـ(F١٦) كما انه سيبحث خلال الزيارة ضرورة الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدين،وسيطالب باستعجال إرسال صفقة الطائرات الـ أف ١٦ .

وقال عضو اللجنة النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي في تصريح صحفي :إن رئيس الوزراء سيتوجه في ١٢ من الشهر الجاري إلى واشنطن على رأس وفد يضم وزراء الخدمات والتعليم العالي والتربية لغرض بحث الدعم الأميركي لهذه القطاعات .

واستدرك البياتي إن المالكي لا يستطيع إبرام أية اتفاقية جديدة وما يشاع عن استئجار طائرات من أميركا أو غيرها كلام عار عن الصحة، موضحا "انه سيطلب من الوِلايات المتحدة أن تستعجل في إرسال طائرات الـ(أف ١٦) التي تعاقد عليها العراق في وقت سابق،

وبين البياتي :إن الزيارة ستشهد أيضا بحث خروج العراق من طائلة الفصل السابع .

ويذكر أن الحكومة العراقية قد أعلنت عن تسديد الدفعة الأولى إلى الولايات المتحدة من قيمة صفقة طائرات أف ١٦.

وكان المتحدث الرسمي باسم القوات الأميركية في العراق الجنرال جيفري بيوكانن، قد أكد ، أن الحكومة العراقية وقعت عقدا قيمته مليار و ٧٠٠ مليون دولار من قيمة شراء طائرات أف ١٦ وبدأت إجراءات تحويل النقود، مبينا أن العقد يتضمن تسليم ١٨ طائرة للعراق نهاية عام ٢٠١٣.

وقال بيوكانن إن "الحكومة العراقية وقعت عقدا لتحويل النقود اللازمة لنقل أول سرب من ١٨ طائرة مقاتلة"، مبينا أن "الطائرات لم يتم صنعها بعد بل سيتم صناعة طائرات جديدة ستصل نهاية عام ٢٠١٣ إلى العراق.

وأضاف بيوكانن أن "مبلغ أول دفعة لتسلم الطائرات هو مليار وسبعمائة مليون دولار، ولو إنني غير متأكد من إجمالي مبلغ العقد وتفصيلاته، ولكنني أعلم أن الدفعة الأولى هي سرب من ١٨ طائرة سيتم توزيعها في جميع أنحاء العراق، كما أن العقد يتضمن تدريب أطقم الطائرات على الصيانة وقطع الغيار"، وفي سياق متصل نفى مصدر مسؤول في الحكومة العراقية اليوم الثلاثاء، نية بلاده إبرام اتفاق مع دول خليجية لحماية الأجواء العراقية بعد انتهاء عملية الانسحاب الأميركي.

وقال عضو اللجنة الحكومية لتسلم المواقع العسكرية من القوات الأميركية في مكتب رئيس الوزراء احمد الشيحاني لوكالة كردستان انه "ليست هناك أية نية للاتفاق مع دول الخليج لحماية الأجواء العراقية بعد الانسحاب الأميركي الكامل من العراق نهاية الشهر الجاري".

وكان رئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني قد أعلن أمس الثلاثاء من العاصمة السعودية الرياض أن الحكومة العراقية ستوقع اتفاقية مع دول الخليج.

وخلص بالقول "نعمل على حماية الأجواء العراقية عبر شراء رادارات ذات تقنيات عالية في الرصد وبالتنسيق مع شركات عالمية معنية في الرصد الجوي يتعاقد معها العراق".

كان الرئيس الأميركي باراك اوباما قد أعلن من البيت الأبيض سحب قوات بلاده من العراق نهاية العام الحالي وقال في تصريحات أدلى بها في مؤتمر صحفي بأنه اتفق مع رئيس الوزراء نوري المالكي أن الانسحاب هو الحل الأفضل للبلدين.

لا تزال القوات العراقية معتمدة على طيران الجيش في حماية الاجواء (أرشيف)

الصدر قد لا يشترك في الانتخابات.. ويرجح: سنغير تحالفاتنا

□ بغداد / المدى

لوّح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر،أول من أمس ، بعدم مشاركة كتلته السياسية في الانتخابات البرلمانية القادمة، مشيراً إلى أن إجراء انتخابات مبكرة قد لا يكون الحل القطعي في المرحلة السياسية الحالية.

وقال زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في تصريح نشرته وكالة شفق نيوز"، إن "من الممكن أن يغير التيار الصدري تحالفاته السياسية القادمة، ولكننا لم نقرر إلى الآن مع من سيتحالف"، مستدركاً بالقول "هذا إذا خضنا الانتخابات مرة أخرى".

وأضاف الصدر أن "الإجراءات المناسبة بعد انتهاء مهلة الستة أشهر التي منحناها لتقييم أداء الحكومة هي إعطاء الشعب فرصة للإدلاء بقوله ولو باستفتاء تشرف عليه منظمات مستقلة أو تظاهرات واحتجاجات سلمية"، مشيراً إلى أن "إجراء انتخابات مبكرة قد تكون حلاً وقد لا تكون".

يذكر أن التيار الصدري منح الحكومة العراقية الحالية مهلة مدتها ستة أشهر لتحسين أدائها في جميع المجالات، وذلك على خلفية الاحتجاجات المتكررة من قبل الشعب على انجازات مؤسسات الدولة الخدمية والاقتصادية والأمنية، والذي وصفوه بـ"الضعيف"، وقد انقضت المهلة الفعلية دون ملاحظة أي تحسن ملموس.

وأشار الصدر إلى أن "نقص وزراء الدولة ليس مهماً بل كمال عقل الحكومة وإخلاصها وتفانيها وتكاتفها وخدماتها لشعبها الجريح"، منتقداً الحكومة بالقول إن "لا فائدة في حكومة يتحكم بها الفساد والنقص والانحياز والتحزب والديكتاتورية والتكالب على المصالح الشخصية، وقد يتحكم بها من له أكثر من منصب".

مجلس البصرة: القصور الرئاسية لنا.. لا شأن لبغداد بها

□ بغداد / المدى

رفض مجلس محافظة البصرة، ، منح القصور الرئاسية التي تسلمتها المحافظة من القوات الأميركية إلى المسؤولين الحكوميين مبيناً أن مجلس الوزراء الاتحادي اصدر أوامر متناقضة بشأن هذه القصور.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي أن "الذين يطالبون بالقصور الرئاسية من المسؤولين الحكوميين لا ينتمون إلى ثقافة علي بن أبي طالب".

وأوضح السليطي أن "هذه القصور من الناحية القانونية تعود ملكيتها إلى محافظة البصرة ولا يجوز للحكومة الاتحادية التصرف بها، لا من الصلاحيات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور، ولا من الصلاحيات المشتركة".

وبين السليطي أن "مجلس الوزراء الاتحادي بعث قبل مدة كتاباً إلى محافظة البصرة يطلب فيه تحويل القصور الرئاسية إلى منتجعات سياحية، واليوم أرسل كتاباً يناقض كتابه الأول بتسليم هذه القصور لتحويلها إلى مساكن للمسؤولين".

عطا يدخل في صراع مع الملاّ ويصف تصريحاته بالسياسية

عمليات بغداد: نتائج تفجير البرلمان موضوعية واستندت إلى أسس معقولة

□ بغداد / المدى

وصفت قيادة عمليات بغداد تصريحات القائمة العراقية بشأن نتائج تفجير البرلمان بـ"السياسية"، مؤكدة أن ما أعلنته سابقاً استند على وقائع ومعطيات، وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا "، إن "تصريحات المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا بشأن نتائج التفجير الذي استهدف البرلمان سياسية، ولا توجد فيها درجة من الدقة الفنية الخاصة بحادث التفجير".

وكان الملا اتهم، في ٤ كانون الأول ٢٠١١، قيادة عمليات بغداد بالسعي إلى استنساخ تجربة محاولات اغتيال رئيس النظام السابق من خلال تقريرها بشأن تفجير البرلمان، فيما اعتبر أن البيانات والتصريحات بشأن التفجير هدفت إلى إبعاد وجهة نظر الشارع العراقي والقوى السياسية عن أزمات البلاد الحقيقية.

عطا

وأضاف عطا أن "اللجنة التحقيقية المشتركة بشأن الحادث مشكلة من القوات والأجهزة الأمنية والخبراء ومن مجلس النواب أيضاً"، مشيراً إلى أن "ما تم الإعلان عنه وقائع وحقائق لا يمكن أن تنكر على الإطلاق حتى لو طلب منا تغيير بعض التفاصيل فنحن غير مسؤولين عن أي تغيير لأن هذا ما توصلت إليه اللجنة".

وشهدت المنطقة الخضراء المحصنة وسط العاصمة بغداد في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، تفجيراً بسيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب أسفر عن مقتل وإصابة خمسة مدنيين بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب.

وأعلن مكتب رئيس البرلمان أسامة النجيفي أن التفجير كان يهدف إلى اغتياله، فيما أكدت قيادة عمليات بغداد وجود معلومات استخبارية تشير إلى أن السيارة كانت تستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي الذي كلن حاضراً، مشيرة إلى أن المنفذين يتألفون من مجموعتين إحداهما من بغداد والأخرى من محافظة الأنبار.

وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي بدوره، في ٣ كانون الأول ٢٠١١، أن التفجير كان يستهدفه، لافتاً إلى أنه تم تفخيخ السيارة داخل المنطقة الخضراء بمواد أولية وتصنيع محلي، فيما اتهم جهات لها نفوذ أمني وسياسي معاد للعملية السياسية بالتخطيط للعملية.

وأعلنت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، في ٣ كانون الأول ٢٠١١، عن مساءلة الذين أطلقوا التصريحات بشأن تفجير البرلمان من دون تقديم أدلة، داعية في الوقت نفسه الأجهزة الأمنية إلى الابتعاد عن إطلاق تصريحات بعيدة عن واقع التحقيق.

السفارة الاميركية تتوعد بالرد على مستهدفيها

□ بغداد / المدى

أعربت الولايات المتحدة عن مخاوفها من تعرض سفارتها في بغداد لهجوم مسلح، بعد انسحاب قواتها نهاية الشهر الجاري، مؤكدة انها سترد بقوة على أي هجوم تتعر له السفارة الاميركية في بغداد.

وقال الناطق باسم الجيش الاميركي في العراق اللواء جيفري بيوكانن في تصريح صحفي :" لدينا مخاوف حقيقية على امن سفارتنا بعد انسحاب قواتنا من العراق"، مشيرا الى " بعض الميليشيات نفذت في وقت سابق اعمالاً مسلحة ضد الجنود الاميركيين وضد السفارة".

واضاف " ان تعرض السفارة لأي هجوم سيعتبر اهانة للسيادة العراقية وسيضر بالمصالح الديبلوماسية لكننا على ثقة في قدرة قوات الامن العراقية على مواجهة اي اعتداء، وحراس السفارة سيردون بقوة ضد اي هجوم".

يذكر ان القوات الاميركية في مرحلة اجلاء لقواتها ضمن الاتفاقية الامنية المبرمة بين بغداد وواشنطن التي بموجبها سيتم انهاء التواجد العسكري الاميركي نهاية الشهر الجاري .

وكان بيوكانن قد ذكر الخميس الماضي داخل مقر السفارة الأمريكية ببغداد، أن عدد القوات الأمريكية المتواجدة حالياً في العراق يبلغ ٣٤ ألف مقاتل و١٢ قاعدة عسكرية من أصل ٥٠٥ نقلت ٤٩٣ قاعدة للجانب العراقي، مؤكداً انه ليس هنالك أية اتفاقية جديدة مع الجانب العراقي فيما يتعلق بالمدربين.

وبين الجنرال جيفري أن الجنود الأمريكيين سينسحبون من العراق عبر الأراضي الكويتية، مبيناً أن أكثر من مليون آلية عسكرية أعيدت من العراق ولكن ما تبقى ٦٥٠ الف قطعة عسكرية ستعاد قبل نهاية العام، موضحاً أن خمس الى ثلاث آلاف شاحنة أسبوعياً تنقل المعدات،وما تبقى فبعضها ستنتقل ملكيتها إلى الجانب العراقي أو وزارة الخارجية الأمريكية والبعض من تلك معدات تنقل عن طريق الأردن، مبينا أن الوضع الأمني في العراق مازال معقد وهناك قلق من الجريمة المنظمة كالخطف رغم قلة معدلاتها لكن أسبابها وخاصة المادية بتزايد فضلا عن تنظيم القاعدة الارهابي مازال يشكل مصدر خطر رغم الجهود التي بذلت من قبل القوات الامنية العراقية.

الأنبار تتّفق مع الشرطة الدولية لتتبع الفاسدين

□ بغداد / المدى

كشف مصدر أمني مسؤول في الشرطة العراقية بمحافظة الأنبار أمس الثلاثاء ، عن اتفاق مجلس الأنبار مع الشرطة الدولية لاعتقال هاربين خارج البلاد من المتورطين بأعمال فساد إداري ومالي بعضهم من موظفي الدوائر الحكومية هربوا إلى دول أخرى خلال السنوات الماضية.

وقال الرائد محمد المحمدي أن "مجلس محافظة الأنبار وبالتعاون مع لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي والشرطة العراقية حددت أسماء مطلوبين يقدر عددهم بـ ١٦ مطلوباً من المتورطين بعمليات فساد إداري ومالي وسرقة أموال الشعب خلال السنوات الماضية وهربوا بها إلى دول أخرى".

وأضاف أن "كتباً رسمية صدرت بحق المطلوبين وتم تحويل أوراقهم القضائية وتحديد أسماء كل مطلوب وتسليمها إلى الشرطة الوطنية ليتم اعتقالهم ونقلهم إلى الجهات الأمنية في الأنبار لإكمال التحقيق معهم واسترجاع المبالغ التي سرقوها من أموال الشعب ومحاسبتهم وفق القانون".

وبيّن المحمدي أن "عدد المطلوبين الهاربين إلى خارج البلاد من موظفي الدولة والمدنيين يتجاوز ١٦ مطلوبا، بينهم اثنان من موظفي الرعاية الاجتماعية في الرمادي قاما بسرقة أكثر من ملياري دينار في عام ٢٠٠٧ وهربا إلى سوريا، ومازال التباحث مستمراً بالتعاون مع الشرطة الدولية لاعتقالهم".

وأوضح أن "كل مطلوب هارب خارج العراق سيتم اعتقاله من قبل الشرطة الدولية، ولن يتمكن المطلوبون من الهرب طويلا" مبيناً أن "جميع جرائم القتل والفساد الإداري والمالي مفتوحة ولن يتم إغلاق أي قضية لحين معرفة المتورطين ومحاسبتهم وفق القضاء العراقي".

وفي السياق ذاته، أكدت لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي أنها اتخذت خطوات للحد من الفساد الإداري والمالي المستشري في دوائر الدولة، وقالت إنها عازمة على مكافحته والقضاء عليه بعد إقرار مجلس النواب لقانون النزاهة.

ويعد الفساد من المشاكل الأساسية في العراق ويحد من جهوده في إعادة إعمار البلد بعد عقود من الحروب والحصار، ويطالب المواطنون باستمرار بوضع حدا للفساد.

ووضع مؤشر منظمة الشفافية الدولية العراق من بين أكثر دول العالم فسادا خلال السنوات القليلة الماضية.

وقال الناطق باسم لجنة النزاهة جعفر الموسوي "لجنة النزاهة عازمة على مكافحة الفساد المستشري في دوائر الدولة لاسيما بعد سعينا لإلغاء المادة ١٣٦ ب والتي كانت توفر الحماية للمسؤولين المتهمين بالفساد وكذلك إقرار مجلس النواب لقانون النزاهة".

وأضاف أن "هذه الخطوات ستتيح للجنة النزاهة وهيئة النزاهة العمل بفاعلية أقوى لمكافحة الفساد والقضاء عليه.

إعدام طارق عزيز بعد ٢٠١١.. وبغداد تصرُّ على تسلُّم دقدوق

□ بغداد / المدى

افاد مستشار رئيس الوزراء سعد المطلبي بأنه تم البت في أمر إعدام نائب رئيس الوزراء الأسبق طارق عزيز، وسينفذ بعد إتمام انسحاب القوات الأمريكية من البلاد أي بعد يوم ٣١ من الشهر الجاري.

ونقلت قناة (سي أن أن) التلفزيونية الأميركية عبر موقعها الالكتروني عن المطلبي قوله أن وزير خارجية نظام صدام، طارق عزيز سيعدم بعد إتمام انسحاب القوات الأميركية من العراق في عام ٢٠١٢، مضيفاً أن الإعدام أمر تم البت فيه.

وأشار المطلبي إلى أن هناك مشروع قانون قيد البحث سيتعين بموجبه على رئاسة الجمهورية المصادقة على أحكام الإعدام في غضون ١٥ يوما من إحالة تلك الأحكام للتوقيع عليها، مؤكدا أن هذا المشروع يحظى بتأييد جميع القوى السياسية العراقية.

وأصدرت المحكمة الجنائية العليا في العراق في شهر آذار الماضي حكما بالسجن مدى الحياة ،على طارق عزيز، وذلك لإدانته في قضية تصفية رجال الدين.

يشار إلى أن عزيز شغل منصب نائب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٣، ووزيرا للخارجية لنظام صدام،

سعد المطلبي

كما بذل جهودا كثيرة مع عواصم أوروبية لمنع إسقاط النظام. إلى ذلك أعلنت الحكومة العراقية الاتحادية،أمس الثلاثاء، أنها تجري مفاوضات مع القوات الأميركية لتسلُّم المعتقل لدى الأخيرة القيادي في حزب الله حسن دقدوق.

وقال عضو اللجنة الحكومية التفاوضية عبد الحسين حميد الجابري لوكالة كردستان للأنباء أن" الحكومة العراقية تجري مفاوضات موسعة قبل الخروج النهائي للقوات الأميركية لتسلم القيادي في حزب الله حسن دقدوق ". وتابع إن" القوات الأميركية تقول إن هذا المعتقل إقليمي

و يفترض أن تحتفظ به بينما الجانب العراقي يقول انه معتقل ضمن الأراضي العراقية ولابد من محاكمته طبقاً للقانون العراقي".

وخلص بالقول إن" اللجنة العراقية مستمرة في مفاوضاتها فيما يتعلق باستلام المعتقل اللبناني حسن دقدوق". ولم تسلم واشنطن الحكومة العراقية حسن موسى دقدوق القيادي في حزب الله اللبناني والذي اتهمته بتدريب مجموعات مسلحة مدعومة من إيران .

وتقول واشنطن إن حسن دقدوق مشترك بعمليات قتل الجنود الأميركيين ومخطط لاستهداف القواعد الأميركية في العراق.

وتتخوف واشنطن من أن تمارس إيران وحزب الله في لبنان ضغوطاً على الحكومة العراقية لتسليم حسن موسى دقدوق إليها ليقوم بعدها باستئناف أعماله التي تستهدف الجيش الأميركي في المنطقة .